الأمم المتحدة

E/CN.17/2006/5/Add.7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 January 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة عشرة

١-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧

ورقات مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

إسهام الدوائر التجارية والصناعية**

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٧	٣
أولا -	موجز	٨-٣٤	٤
	ألف - المسائل الرئيسية المتعلقة بالطاقة	٨-٢٢	٤
	باء - المسائل الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ	٢٣-٢٨	٨

* A/CN.17/2006/1.

** الآراء ووجهات النظر المعرب عنها لا تعبر بالضرورة عن آراء ووجهات نظر الأمم المتحدة.

280106 280106 06-20096 (A)

جيم - المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنمية الصناعية ٢٩-٣٤ ١٠
ثانيا - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة ٣٥-٦٩ ١١
ثالثا - تغير المناخ ٧٠-١٠٣ ٢٢
رابعا - التنمية الصناعية والتنمية المستدامة ١٠٤-١٢٤ ٢٩

مقدمة*

١ - ينبغي من وجهة نظرنا اتباع نهج متكامل في استعراض تنفيذ وكذلك نتائج السياسات والمبادرات المتعلقة بأعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مجالات الطاقة وتغير المناخ والتنمية الصناعية، مع مراعاة جوانبها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - وتلتزم الدوائر الدولية التجارية التزاما قويا بدعم التنمية المستدامة وعملية الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ونحن نرى أن هذه العملية تشمل طائفة واسعة من المداولات والمعاهدات يؤثر عدد كبير منها في النشاط التجاري ودوائر الأعمال التجارية. ويُذكر في هذا الصدد جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبورغ للتنفيذ، ومقررات لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وإعلان الأمم المتحدة للألفية، وتوافق آراء مونتيري والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ومن الأهمية بمكان أن تعمل كافة قطاعات المجتمع على تنفيذ هذه الالتزامات، وهي وإن كانت التزامات طموحة إلا أن إحراز تقدم ملموس فيها أمر ممكن إذا تم تحديد الأولويات الصحيحة وتوفير الموارد الكافية وإيجاد الظروف الإطارية. وتمثل دوائر الأعمال التجارية شريكا أساسيا في هذه العمليات وقد حققت تقدما في تنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة بالبيئة والاستدامة وفي تقديم عمليات ومنتجات وخدمات أكثر كفاءة واستدامة.

٣ - وشدد مؤخرا كل من الأمين العام ولجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالقطاع الخاص على الأهمية الحاسمة لإشراك دوائر الأعمال التجارية في معالجة التحديات المتعلقة بالقضاء على الفقر والاستدامة العالمية. ونحن نعتقد أن النظر في التنمية الصناعية يتيح فرصة للتعلم من الإنجازات التي تحققها دوائر الأعمال التجارية، وإبراز أوجه التآزر بين النشاط الصناعي والاستدامة، واقتراح السبل لتشجيع النمو المستدام للقطاعات والأنشطة التجارية في البلدان النامية بوسائل منها سلاسل الإمدادات وإيجاد أسواق جديدة. وتعتقد دوائر الأعمال التجارية أن الإنتاج الأنظف والكفاءة الإيكولوجية والنظم الإدارية والابتكار التكنولوجي والنهج والشراكات الطوعية تتيح جميعها فرصا لبناء القدرات في البلدان النامية ولإحراز تقدم حقيقي نحو التنمية المستدامة في كافة أنحاء العالم.

٤ - وتشكل الطاقة عماد التنمية المستدامة وهي ضرورية في كل جانب من جوانب المجتمع الحديث. فالطاقة عنصر حيوي للنشاط التجاري والنمو الاقتصادي والتنمية، وهي أساسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة التي وضعها مؤتمر القمة العالمي. ويشمل التحدي الذي يواجهه

* شارك في إعدادها كل من شبكة الأعمال التجارية من أجل الطاقة وغرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

المجتمع تزايد الطلب على الطاقة وتوفير إمدادات كافية منها بتكلفة ميسورة مع خفض الآثار البيئية من قبيل تغير المناخ وتلوث الهواء وغير ذلك من الانبعاثات الجوية.

٥ - وتشارك دوائر الأعمال التجارية بنشاط في توفير الطاقة ونقلها واستخدامها. إذ ينبغي جعل الطاقة مستدامة ومتاحة ومضمونة وميسورة التكلفة، سواء من حيث الإمداد أو الاستخدام. وتلتزم دوائر الأعمال التجارية بالمساهمة في كفالة الاستفادة من خدمات الطاقة بأسعار معقولة وبآثار مقبولة. علاوة على ذلك، تشارك دوائر الأعمال التجارية (بوصفها من مستهلكي الطاقة) بنشاط في استخدام الطاقة بكفاءة أكبر وفي إنتاج مواد تتسم بقدر أكبر من الكفاءة من حيث استهلاك الطاقة. وبالتالي، فإن دوائر الأعمال التجارية مستعدة للإسهام بقدراتها الكبيرة في المجالات التشغيلية والتكنولوجية والمالية من أجل وضع وتنفيذ سياسة للطاقة المستدامة.

٦ - وتواجه جميع البلدان التحديات المتمثلة في تخفيف وتكييف الآثار المحتملة لتغير المناخ. وسيكون على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تنتهج سياسات متكاملة ومتناغمة في مجالي النمو الاقتصادي المستدام وتغير المناخ، مع مراعاة تعرض البلدان النامية بصورة خاصة لتأثير تغير المناخ. ولدى دوائر الأعمال اقتناع بأن أجدى طريقة اقتصاديا من أجل التصدي لتحدي تغير المناخ المطروح على المدى البعيد ستشمل توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات القائمة ذات الكفاءة والمحتوى المنخفض من الكربون، وتطوير تكنولوجيات مبتكرة وتسويقها وتعميمها على نطاق واسع من أجل المساعدة في خفض انبعاثات غاز الدفيئة.

٧ - ويمكن الاطلاع على الإجراءات التي تتخذها دوائر الأعمال التجارية ومزيد من المعلومات في المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت ومنها www.businessaction.org و www.iccwbo.org وwww.wbcsd.org و www.worldenergy.org ، وكذا مواقع المشاركين في شبكة الأعمال التجارية من أجل الطاقة، الموجودة على الإنترنت.

أولا - موجز

ألف - المسائل الرئيسية المتعلقة بالطاقة

٨ - يتيح الوصول إلى الطاقة المضمونة والميسورة التكلفة والاقتصادية الاستفادة من الخدمات الأساسية المتعلقة بالتدفئة والإنارة والتنقل والاتصالات والقدرات الزراعية والاقتصادية في المجتمع الحديث. ولا بد من إمدادات متزايدة من الطاقة المضمونة والميسورة التكلفة من أجل

الاستجابة لاحتياجات المجتمع وتطلعاته وتوقعاته من أجل حياة أفضل. والواقع أن الدوائر التجارية والصناعية تعتمد هي نفسها على الطاقة في جميع مراحل عملياتها.

٩ - ويعتمد نحو ٢,٤ بليون نسمة على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطبخ، في حين يفتقر ١,٦ بليون نسمة إلى خدمات الكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان الاستفادة وتأمين الإمداد عاملان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ومن منظور اجتماعي، تكتسي الطاقة أهمية بالغة لدعم وتعزيز التنمية الإنسانية من خلال تحسين خدمات الرعاية الصحية والغذاء والتعليم والاستدامة البيئية.

١٠ - تسخير الطاقة لأغراض النمو الاقتصادي والتنمية: تلتزم دوائر الأعمال التجارية التزاما نشطا بالمساهمة في كفالة الاستفادة من خدمات الطاقة بأسعار معقولة وبآثار مقبولة. وعلاوة على ذلك، تشارك دوائر الأعمال (بوصفها من مستهلكي الطاقة) بنشاط في استخدام الطاقة بكفاءة أكبر وفي إنتاج مواد تتسم بقدر أكبر من الكفاءة من حيث استهلاك الطاقة. ومن أجل توفير الطاقة واستخدامها بصورة مستدامة، لا بد من إشراك كل من المشاريع الاستثمارية المحلية وما تنطوي عليه من قدرات تشغيلية وتكنولوجية ومالية كبيرة في عمليتي وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالطاقة.

١١ - الأطر التمكينية وهذه تشمل ما يلي:

- ترتيبات تنظيمية اقتصادية وموحدة الإنفاذ تتسم بالشفافية والاستقرار وتستند إلى العلم السليم وإدارة المخاطر وتحليل التكاليف والفوائد
- سيادة القانون
- حماية الملكية الفكرية
- مجتمعات محلية آمنة ومستقرة
- أسواق حرة
- أسواق مالية تتسم بالكفاءة
- خطط تمويل فعالة ومبتكرة

وتساهم هذه الأطر، عندما تقدمها الحكومات، في دعم الاستثمارات التجارية في قطاع الطاقة، مما يسمح لها بالاستفادة من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢ - الأسواق المفتوحة والتمويل المبتكر - تتيح الأسواق الحرة المفتوحة أفضل الظروف للاستثمار في مجال الطاقة وتوفيرها. وينبغي للحكومات أيضا أن تدعم وتسهل الاستثمارات في

مجال الطاقة من خلال حشد المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز التعاون التكنولوجي واستكشاف ترتيبات جديدة أخرى تعطي الأولوية والدعم لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وفي البلدان ذات الموارد المحدودة، ولا سيما البلدان الأقل نموا، ينبغي استكمال دور الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة التمويل المقدم من المنظمات الحكومية الدولية (البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمي، ومؤسسات الأمم المتحدة، إلخ)، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والأموال المحلية الخاصة.

١٣ - السياسات المتكاملة - يطرح إمداد الطاقة واستهلاكها تحديات سياسية تتعلق بالنمو الاقتصادي والأمن والعمالة والاستثمار وتغير المناخ والآثار البيئية والتجارة. وينبغي معالجة تحديات الطاقة من خلال وضع سياسات متكاملة تراعي أيضا ما يلي:

- الأولويات والاحتياجات الإنمائية
- الظروف والتطلعات الاجتماعية
- القواعد التجارية
- السياسات البيئية، بما فيها السياسات المتعلقة بتغير المناخ وتلوث الهواء/الجو
- خيارات التكيف
- الأولويات بحسب درجة التأثر
- فرص الابتكار
- سياسات نقل التكنولوجيا (التصدير والتمويل وإزالة الحواجز التجارية والملكية الفكرية)
- الكفاءة في استخدام الطاقة

١٤ - إدارة الآثار البيئية وتخفيفها - ينبغي معالجة الآثار البيئية المرتبطة باستخدام الطاقة وإنتاجها في سياق أولويات أخرى ملحة - وهي تحقيق الأمن في مجال الطاقة، والتنمية الاقتصادية، وتغير المناخ، ونوعية الحياة، وخلق فرص العمل، وغير ذلك من الآثار البيئية - في كل من الأجل القريب والبعيد. وينبغي إنشاء النظم اللازمة من أجل إجراء تقييم كامل للآثار البيئية والاجتماعية المحتملة وتخفيفها عند التخطيط لخدمات الطاقة وتقديمها.

١٥ - البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي - قد توفر الابتكارات التكنولوجية المستمرة حلولا للتحديات الراهنة. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين تخصيص موارد لأغراض البحث والتطوير لاستحداث تكنولوجيات جديدة. وتقوم دوائر الأعمال التجارية فعلا برصد

موارد كبيرة لأغراض التقدم التكنولوجي وتطوير الابتكارات. كما ستتعاون مع شركاء في تصميم آليات لتحديد وتطوير ونقل تكنولوجيات تتماشى مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية.

١٦ - الكفاءة في استخدام الطاقة - يشكل تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة هدفا حيويا في أي استراتيجية شاملة للطاقة المستدامة. وتكتسي الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومات ودوائر الأعمال التجارية أهمية حيوية لمواصلة تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وتحسينها على مدى حلقات سلسلة القيمة. وتعود الكفاءة في استخدام الطاقة بالكثير من النفع على المجتمع. فهي تخفض بصورة خاصة معدل استهلاك الطاقة، مما يساهم في تحسين الأمن في مجال الطاقة. علاوة على ذلك، تقلل الكفاءة في استخدام الطاقة من الآثار السلبية المرتبطة بإمدادها واستهلاكها.

١٧ - الشراكات - ينبغي للحكومات ودوائر الأعمال التجارية وباقي أصحاب المصلحة الرئيسيين أن يعملوا في إطار شراكات من أجل مستقبل تتحقق فيه الطاقة المستدامة، وذلك بوسائل منها شراكات الصنف الثاني ذي الصلة بالطاقة على النحو المحدد في مؤتمر القمة العالمي. وستواصل دوائر الأعمال التجارية أداء دورها الهام في إيجاد الحلول المتعلقة بالطاقة ضمن نطاق مسؤولياتها وبالشراكة مع باقي أصحاب المصلحة.

١٨- الأمن في مجال الطاقة - لا بد من توفير الأمن في مجال الطاقة على المدى البعيد حتى تساهم الطاقة في تعزيز النمو المستدام. وتكتسي هذه المسألة أهمية حاسمة بصورة خاصة في ضوء الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة. وما فتئ انشغال البلدان النامية يتزايد بشأن ضمان إمداداتها الخاصة وأمنها في مجال الطاقة بالنظر إلى توقعات تشير إلى أنها ستشهد الجانب الأكبر من زيادة الطلب.

١٩ - قاعدة استثمارية وهياكل أساسية واسعة في مجال الطاقة - ستكون هناك حاجة لاستثمارات كبيرة من أجل صيانة وتوسيع إمدادات الطاقة اللازمة لتلبية الطلب في المستقبل. ولا يمكن إحداث تغييرات في شبكات الطاقة إلا بوتيرة بطيئة بسبب النطاق الواسع للقاعدة الاستثمارية والهياكل الأساسية، والطابع الدائم للقدرات المنشأة، والاستثمارات الضخمة اللازمة في المعدات والهياكل الأساسية من أجل صيانة القدرات وتطويرها. وتقدر وكالة الطاقة الدولية (آفاق الاستثمار في مجال الطاقة على الصعيد العالمي، ٢٠٠٣) أن البلدان النامية تحتاج إلى استثمارات تناهز ٧,٩ تريليون دولار من مجموع ١٦ تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٠ من أجل توسيع وتجديد هياكلها الأساسية في مجال الطاقة. وفي البلدان المتقدمة النمو، يكمن التحدي الرئيسي في التجديد التدريجي للهياكل الأساسية القائمة في مجال الطاقة. إضافة إلى

ذلك، ينبغي معالجة شواغل الأمن في مجال الطاقة من خلال تطوير تشكيلة واسعة من مصادر الطاقة مع مراعاة القيود والخصوصيات الإقليمية.

٢٠ - الآليات المستندة إلى السوق - يمكن للسياسات ذات التوجه السوقي أن تكمل النهج الأخرى في مجالي الأنظمة والسياسات. لكن لا بد من تلافي سياسة الإعانات المالية قدر الإمكان. وعند تطبيقها، ينبغي ألا تتسبب في اختلال الأسواق وأن تتيح الاستفادة من خدمات الطاقة وتعزز التنمية المستدامة. وينبغي أن تساهم الحوافز الضريبية، حسب الاقتضاء، في تشجيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ويشكل ''تصحيح الأسعار'' مفهوما معقدا يُفترض من الناحية النظرية أن يشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وينم عنها.

٢١ - سلوك المستهلكين - يشكل وعي المستهلك واستجابته عاملين أساسيين في نجاح معالجة التحدي الذي تطرحه الطاقة. فسلوك المستهلكين في استخدام الطاقة ومساهمتهم في استرداد أقصى قدر من الطاقة المستخدمة، بوسائل منها على سبيل المثال إعادة التدوير، يمكن أن يؤثر بصورة ملحوظة في الجانب المتعلق بالعرض، وتضطلع دوائر الأعمال التجارية بدور هام في هذه العملية.

٢٢ - جميع مصادر الطاقة - في سياق الاعتراف بالحلول التي يمكن أن تقدمها الابتكارات التكنولوجية المستمرة لمعالجة التحديات الجارية، ينبغي البحث في جميع مصادر الطاقة بوصفها خيارات تتعلق بتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وينبغي تقييمها على أساس مزاياها وخصائصها النسبية مع العلم بأنها تنطوي جميعها على مشاكل وعوائق وفرص بما في ذلك عناصر التكلفة والأداء والسلامة ونضوب الموارد الأولية، والأمن في مجال الطاقة، والموثوقية، واستخدام الأراضي، والتخلص من النفايات، وتوافر الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة، والانبعاثات التي تؤثر في تلوث الهواء وتغير المناخ على المستويين المحلي والإقليمي.

باء - المسائل الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ

٢٣ - ينطوي تغير المناخ على مخاطر بيئية واقتصادية خطيرة - وينبغي معالجته بصورة متكاملة بالاقتران مع أولويات وسياسات إنمائية عالمية أخرى، ولاسيما تسخير الطاقة لأغراض التنمية.

٢٤ - وينبغي أن يجري تطوير الهياكل الأساسية للطاقة ومجموعة مصادرها واستهلاكها في إطار السعي لتحقيق هدفي الحصول على الطاقة وخفض الآثار المناخية.

٢٥ - وفي حين تساهم البلدان المصنعة بدرجة كبيرة في انبعاثات غاز الدفيئة، فإن الانبعاثات الصادرة عن البلدان النامية الكبرى تتزايد بسرعة. وبالتالي، فإن معالجة تغير المناخ على الصعيد الدولي يتطلب التزام جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية.

٢٦ - وقد أسهمت الدوائر التجارية والصناعية إسهاما ملحوظا في فهم مخاطر تغير المناخ ومعالجتها، وفي هذا الصدد:

- ظهرت نهج استراتيجية لإدارة المخاطر في قطاعات معرضة بصورة خاصة للتأثيرات المناخية
- أصبح تكييف نماذج المشاريع التجارية وبحث حلول تكنولوجية جديدة وتطويرها من الأولويات الرئيسية
- أنشئت منابر لتوسيع نطاق الحوار مع الحكومات بشأن تطوير السياسات الرئيسية والمسائل الإطارية الطويلة الأجل
- قيام دوائر الصناعة باتخاذ تدابير استباقية في مجال الحد من الانبعاثات

٢٧ - ولا بد من إيجاد أطر مدروسة لسياسات طويلة الأجل من أجل معالجة التحديات المتعلقة بتغير المناخ، وفي هذا الصدد:

- سيؤدي إعداد أطر واقعية طويلة الأجل ونهج تعاونية إلى كفالة قيام دوائر الأعمال والحكومات باتخاذ قرارات استثمارية وتخطيطية من شأنها المساعدة في تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه
- تتطلب معالجة تغير المناخ التزام ومشاركة جميع المسؤولين الرئيسيين عن الانبعاثات
- تكتسي مبادئ العدالة والمساواة والفعالية من حيث التكلفة أهمية حاسمة، لا سيما للبلدان النامية التي لها أولوياتها الخاصة في مجال التنمية الاقتصادية
- ينبغي معالجة الحواجز التي تعرقل الاستثمار وإيجاد حوافز من أجل تشجيع تعميم التكنولوجيات الجديدة والقائمة
- ينبغي تحسين آليات السوق من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير وخفض التكاليف وتجنب الاختلالات في التنافس بين الشركات والأمم
- يكتسي التعميم السريع لإنتاج الطاقة المستدامة وتحقيق الكفاءة في تكنولوجيات ونظم وممارسات المستخدمين النهائيين أهمية كبيرة
- ينبغي تشجيع نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع حماية حقوق الملكية الفكرية. وينبغي تعيين وإزالة الحواجز التي تعرقل نقل التكنولوجيا

- من شأن تثقيف المستهلكين ووضع سياسات تتعلق بإدارة جانب الطلب المساعدة في تزويد المستهلكين بخيارات فيما يتعلق بإيجاد منتجات وخدمات تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة
- سيلزم تقديم استثمارات ضخمة من جانب الحكومات ودوائر الأعمال. وينبغي تشجيع المستثمرين والممولين على رصد رؤوس أموال لإنشاء هياكل أساسية ومنتجات وخدمات ذات انبعاثات منخفضة من غاز الدفيئة

٢٨ - وسيكون لدوائر الأعمال والحكومات والمجتمعات المدنية جميعها دور هام في كل من الأجل القصير والطويل.

جيم - المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنمية الصناعية

٢٩ - **التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية** - تعتمد التنمية الاقتصادية على التنمية الصناعية سواء من حيث مساهمتها الجذرية في النمو الاقتصادي - الذي يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية المستدامة - أو من حيث دورهما في حدوث تحولات هيكلية وتنوع في اقتصاد أي بلد. والواقع أن التنمية الاقتصادية والرفاه الاقتصادي للناس كثيرا ما يعتبران مرادفين للتصنيع.

٣٠ - **القاعدة الصناعية الناجحة تقوي المجتمع** - إن أجزاء كثيرة من مجتمع الأعمال التجارية منهمكة في عملية التنمية الصناعية، وهناك أجزاء أخرى كثيرة تعتمد على تلك العملية. ومن الواضح أن التنمية الصناعية بصفتها تلك، تشكل عنصرا رئيسيا من أنشطة المجتمع ككل. والمساهمة الكبيرة للتنمية الصناعية في النمو الاقتصادي تساعد على توفير قسط كبير من الموارد التي تدعو إليها الحاجة لتمويل أنشطة الحماية البيئية وبرامج التنمية الاجتماعية التي يضطلع بها القطاع العام، مثلا عن طريق الإيرادات الضريبية التي تحصلها السلطات العامة، ومن خلال وضع وتنفيذ أنظمة علمية تقوم على تحديد المخاطر. وتسهم التنمية الصناعية أيضا في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال توفير فرص العمل المباشرة ومن خلال الآثار غير المباشرة للعمالة، التي تتأتى من التفاعلات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر سلسلة الإمداد.

٣١ - **التنمية الصناعية والممارسات البيئية الرشيدة والتعاون التكنولوجي** - قطع كثير من الشركات شوطا بعيدا في استخدام نظم الإدارة البيئية وغيرها من الأدوات الإدارية. وينبغي السعي على نحو متسق لتحقيق التنمية الصناعية والأهداف البيئية للمجتمع. ويشكل

التقليل إلى الحد الأدنى من النفايات ومنع التلوث والإنتاج الصناعي الأنظف عناصر رئيسية لمواصلة تحسين العمليات الصناعية وزيادة فعاليتها البيئية.

٣٢ - **التنمية الصناعية والمواطنة الصالحة للشركات والإبلاغ** - تمارس الشركاتُ المواطنةَ الصالحة عن طريق تعميم الممارسات الرشيدة بين زبائنها وموظفيها ومورديها وشركائها التجاريين في البلدان التي تعمل فيها، في مجالات مثل العمل والبيئة وحقوق الإنسان. وقد طرأت زيادة كبيرة على عدد المبادئ والخطوط التوجيهية والمدونات المخصصة للمؤسسات التجارية التي أعدتها الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وبهذا الخصوص، تعتبر المؤسسات التجارية تقديم التقارير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عنصرا من حوار مستمر مع أصحاب المصالح، بدلا أن يكون عملية مستقلة بذاتها.

٣٣ - **التنمية الصناعية تسمح بالتعاون بين المؤسسات التجارية وبالتعاون عبر القطاعات** - يوفر تدويل الصناعة من خلال علاقات سلسلة الإمداد، والمشاريع المشتركة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال المؤسسات التجارية التي تنشأ محليا، فرصا جديدة للبلدان النامية للمشاركة في شبكات الإنتاج والشراكات العابرة للحدود. وفي كثير من الحالات، تشكل الشراكات الطوعية ممارسة تجارية ذات جدوى، وتدعم المؤسسات التجارية الشراكات باعتبارها إحدى أنجع الوسائل لتحقيق النتائج في مجال التنمية المستدامة. وينبغي للدوائر التجارية وغيرها العمل لإقامة شراكات طويلة الأمد للتنمية المستدامة، مع التعامل باحترام وشفافية مع المجتمعات المحلية في أرجاء العالم.

٣٤ - **التنمية الصناعية المستدامة تعتمد على الأطر التمكينية التي تضعها الحكومات** - تعتمد التنمية الصناعية الناجحة المستدامة إلى حد كبير على وجود قطاع خاص حيوي يعمل ضمن إطار تسهيلي موجه نحو السوق. والأطر التسهيلية المساعِدة الموجهة نحو السوق هي ذات أهمية حاسمة بهذا الخصوص سواء بالنسبة للأوساط التجارية المحلية أو للاستثمار الأجنبي. وفضلا عن ذلك، فإن التعاون بين المؤسسات التجارية والحكومات، مع تفهم دور كل منهما ومسؤولياته، هو أمر ذو أهمية حاسمة.

ثانيا - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة*

٣٥ - مبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة هي منهاج مؤقت للمؤسسات التجارية الدولية والمتعددة القطاعات، وُضع لتسهيل مساهمة المؤسسات التجارية في المجالات المتصلة بالطاقة في الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وتهدف المبادرة

* أعدت هذا الجزء مبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة.

إلى عرض آراء مشتركة للجهات الأطراف فيها، وهي تكملة للمواقف والمبادرات الفردية والمؤسسية والقطاعية وغيرها من المواقف والمبادرات المتخذة في أوساط الأعمال التجارية.

٣٦ - والمنظمات المؤسِّسة للمبادرة هي غرفة التجارة الدولية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، ومجلس الطاقة العالمي.

٣٧ - أما المنظمات المشاركة في مبادرة الأعمال التجارية حتى الآن فهي المعهد الدولي للألومونيوم، والاتحاد الدولي للاتجار بالانبعاثات، ورابطة صناعة النفط الدولية لحفظ البيئة، واتحاد صناعة الكهرباء، والمعهد العالمي للفحم، والرابطة العالمية لغاز النفط المُسيّل، والرابطة العالمية للطاقة النووية.

٣٨ - ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المبادرة في الموقع www.businessaction.org.

معلومات أساسية

٣٩ - ناقشت لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة مسألة تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وحددت خمس قضايا/تحديات رئيسية، هي الحصول على الطاقة، وخدمات الطاقة الحديثة، وفعالية الطاقة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، والطاقة والنقل. وكذلك أبرزت اللجنة في نفس الوقت قضايا شاملة، منها الحاجة إلى البحوث والتطوير، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتقاسم المعلومات ونشرها، وتعبئة الموارد المالية، وجعل الأسواق تعمل فعلا لصالح التنمية المستدامة، والنهج القائمة على مشاركة أصحاب مصالح متعددين، ومشاركة الجمهور.

٤٠ - وتحدد استراتيجية المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي (استراتيجية ويهاب WEHAB) المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة خمسة مجالات ذات أولوية في سياق التنمية المستدامة. وتؤكد الاستراتيجية على مساهمة الطاقة في تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة، ومنها الحصول على المياه والاستفادة من الصرف الصحي والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، كما تدرس سياقي الأرياف وضواحي المدن.

٤١ - وقد حددت استنتاجات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن الطاقة الأهداف الرئيسية التالية:

- ضمان الوصول إلى خدمات وموارد للطاقة تكون موثوقة وميسورة التكلفة، ومجدية اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا

- دمج اعتبارات الطاقة، بما في ذلك كفاءتها وجعلها ميسورة التكلفة والحيازة، في البرامج الاجتماعية – الاقتصادية، وبوجه خاص في سياسات القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، وفي التخطيط والتشغيل والصيانة للهياكل الأساسية المعمّرة لاستهلاك الطاقة

- الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة، وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية

٤٢ – وفضلا عن ذلك أكد مؤتمر القمة العالمي أهمية التنفيذ الفعال والسديد لسياسات الطاقة من خلال الجهود المتضافرة للمؤسسات التجارية والحكومات، كلٍّ في مجال المسؤولية الخاص بها، ومن خلال ''شراكات بين القطاعين العام والخاص''.

الوضع الراهن

٤٣ – تشكل الطاقة عنصرا حيويا من عناصر النمو والتنمية المستدامة، كما أنها ضرورية لتنفيذ الأغلبية العظمى من الأنشطة الاقتصادية. بيد أن عدم توافر مصادر طاقة كافية يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من المناطق ويشكل عقبة أمام تحقيق التقدم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في أنحاء العالم.

٤٤ – وللطاقة أهمية في التنمية كما تدل على ذلك اتجاهات الاستهلاك، وبصورة خاصة الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة؛ فمثلا تقدر الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاك الطاقة سيشهد زيادة قدرها ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (توقعات الطاقة في العالم ٢٠٠٢). وستدعو الحاجة إلى توليفة معقدة من مصادر الطاقة للاستجابة لهذا الطلب المتزايد، لكي يتسنى تلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات إلى الطاقة، مع مراعاة القيود البيئية وغيرها.

٤٥ – ومن الضروري أن تأخذ الحلولُ القائمة على تنويع المصادر الظروفَ والأولويات المحلية بعين الاعتبار، وفقا لقدرتها على توفير طاقة مستدامة يمكن الاعتماد عليها، وبأسعار تنافسية فعالة الكلفة. ومن ضمن الحلول المتعلقة بالطلب التشجيع على الاقتصاد في الطاقة وتوعية المستهلك. وستستمر المؤسسات التجارية في أداء دورها في حل مشاكل الطاقة، ضمن مجال مسؤوليتها، وبالتعاون مع الأطراف الأخرى ذات المصلحة في كثير من الأحيان.

٤٦ – كما أن الافتقار إلى الأمن في مجال الإمداد، وكذلك الآثار البيئية، وتزايد الطلب ستُحتم مواصلة تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وفي تكنولوجيا الطاقة، وذلك من جانبي الطلب والعرض على حد سواء. وفي ضوء هذا الواقع ينبغي لصانعي السياسات أن يدرسوا

ويعالجوا المسائل المتعلقة بفرص الحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، وفوائدها الاجتماعية والقيود البيئية المفروضة عليها، إلى جانب قدرة السياسات على الإسهام في النمو الاقتصادي والمساعدة على ضمان الإمداد.

٤٧ - ولإتاحة خدمات الطاقة الحديثة للسكان في البلدان النامية والمتقدمة النمو، ينبغي للحكومات والمؤسسات التجارية أن تُبقي جميع خيارات الطاقة مفتوحة وأن تطور جميع المصادر الأولية للطاقة حسب الحاجة: الوقود الأحفوري، والطاقة المائية، والخيارات النووية، وخيارات المصادر المتجددة. وينبغي أن يتم التركيز على توفير إمدادات مناسبة من الطاقة على أن تكون مأمونة ويمكن الاعتماد عليها وميسورة الكلفة، مع زيادة الفعالية والتقليل من الآثار السلبية على البيئة في نفس الوقت، من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة والممارسات الرشيدة، استنادا إلى الاعتراف بأن الابتكارات التكنولوجية الجارية قد توفر حلولا للتحديات القائمة. وينبغي عدم فرض قيود على التكنولوجيا التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين فرص الحصول على الطاقة وزيادة فعالية استخدامها والحد من آثارها البيئية.

٤٨ - وسيتطلب تطوير نظم للطاقة يمكن الاعتماد عليها استثمارات كبيرة في سلسة الإمداد وفي المعدات النهائية. وقد استغرق تطوير النظم الحالية عقودا كثيرة. وسيتطلب تجديدها أو تطوير نظم جديدة استثمارات كبيرة في جميع مصادر الطاقة المناسبة. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة هذا الاستثمار بمبلغ ١٦ تريليونا من دولارات الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٣٠.

٤٩ - وفي الوقت الحاضر يشكل عدم وجود الأطر المساعِدة عقبة أمام قدرة الدوائر التجارية على الإسهام إسهاما تاما في معالجة التحديات المتعلقة بالطاقة، بما في ذلك من خلال التكنولوجيا والابتكار والاستثمار. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية إنشاء هذه الأطر - استنادا إلى حوار شفاف مع المجتمع المدني والدوائر التجارية والصناعية، وإعطاء الدوائر التجارية إشارات تدل على الاستمرارية، مما يزيد درجة التيقن ويشجع الدوائر التجارية على الاستثمار في قطاع الطاقة.

٥٠ - ومن ضمن شروط التوصل إلى هذا الإطار المساعد اتساق السياسات وفتح الأسواق والإدارة الرشيدة ووضع النظم السليمة وبذل العناية الواجبة. وينبغي أن تكون نظم وسياسات الطاقة غير تمييزية وأن تستند إلى العلم وإدارة المخاطر وفعالية التكلفة، وأن تأخذ بعين الاعتبار التخطيط على المدى البعيد ودورة الاستثمار والآفاق الزمنية. وينبغي أن يسمح التنفيذ بتنشيط عملية تنافسية مفتوحة وعادلة وشفافة، وبتشجيع المرونة والابتكار. وفضلا

عن ذلك، ينبغي الحد من السياسات التي تشوه الإشارات المتعلقة بالأسعار، بل وتفادي هذه السياسات في الظروف المثالية،، وذلك من أجل السماح لأسواق الطاقة بالعمل بكفاءة وفعالية.

٥١ - وسيعتمد تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة على توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الفعالة الموجودة، بالإضافة إلى تطوير تكنولوجيات ابتكارية وتسويقها وإتاحتها. والمؤسسات التجارية نشطة في المساعي التالية:

- التوعية وتوفير المعلومات
- تحسين فعالية استخدام الطاقة
- التقليل من كثافة الانبعاثات الكربونية من مصادر الطاقة
- تطوير وإتاحة تكنولوجيات جديدة

٥٢ - ويعمل عدد كبير من الشركات على تطوير مجموعة من التكنولوجيات التي قد تنطوي على فوائد كبيرة، بما في ذلك خلايا الوقود، وإنتاج الهيدروجين وتوزيعه، ونظم إنتاج الطاقة الدورية المتكاملة التي تدمج الغاز، والتقنيات المتطورة للتنقيب عن النفط والغاز واستخلاصهما، وتكنولوجيا الطاقة النووية واستخلاص الكربون وتخزينه (بما في ذلك الأساليب المحسنة لاستخلاص النفط، واستخلاص الميثان من الطبقة الفحمية)، وتكنولوجيا التحويل إلى غازات (التي تُطبق على الكتلة الحيوية والوقود البيولوجي، والوقود التركيبي)، والتوليد المشترك، وخيارات المصادر المتجددة.

٥٣ - ومن ناحية الطلب توفر التكنولوجيا الجديدة خدمات محسنة، وتسمح باستخدام الطاقة بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك المحركات الكهربائية ذات الفعالية والقليلة القصور، والمصابيح الكهربائية القليلة الاستهلاك، والمباني الأكثر فعالية التي تنطوي على عزل أفضل وزجاج واجهات متطور، ونظم النقل المتطورة والمركبات الهجينة.

٥٤ - وأخيرا فإن تكنولوجيات المعلومات الجديدة، والنهج الشاملة وخدمات الطاقة المبتكرة تحسن الإدارة العامة لنظم الطاقة وتشغيلها.

الاتجاهات العالمية في مجال الطاقة

٥٥ - يشمل تحدي الطاقة عدة مجالات مختلفة تتعلق بالطلب (الحرارة، الموئل، العمليات الصناعية، النقل، الكهرباء)، وكذلك العرض (توافر الموارد الطبيعية وثمنها، وهيكل نظام

الطاقة). وعلى الرغم من أن هذه المسائل تغطي أنشطة كثيرة ومتداخلة، فإن حالتين تكفيان لإيضاح تحدي الطاقة، وهما مدى الاستفادة من خدمات الطاقة الحديثة والنقل.

إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة

٥٦ - يعد الحصول على خدمات الطاقة الحديثة عنصرا رئيسيا من عناصر الحد من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. ولا تتوفر لنحو ٢ر٤ بليون من السكان سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة ، ويعتمدون على مصادر الطاقة التقليدية، التي يمكن أن ينطوى استخدامها على مخاطر صحية وأعباء اجتماعية.

٥٧ - وفيما انخفض استعمال الطاقة التقليدية انخفاضا كبيرا خلال السنوات الـ ١٥٠ الأخيرة، بما في ذلك استعمال الأخشاب، ونفايات الخضروات، والمواد الحيوانية وغيرها من أنواع الكتلة الحيوية الصلبة الأخرى (انظر الشكل الأول أدناه)، توقف هذا الانخفاض في السنوات الـ ٢٥ الماضية. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، سيبقى هناك ١ر٤ بليون من السكان يفتقرون إلى سبل الحصول على خدمات الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠ (توقعات الطاقة في العالم). ويعتبر عدم الحصول على خدمات الطاقة الحديثة أمرا حرجا للغاية بصفة خاصة في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وخصوصا في المناطق الريفية.

الشكل الأول

حصص السوق من أنواع الطاقة الأولية ١٨٥٠-٢٠٠٠

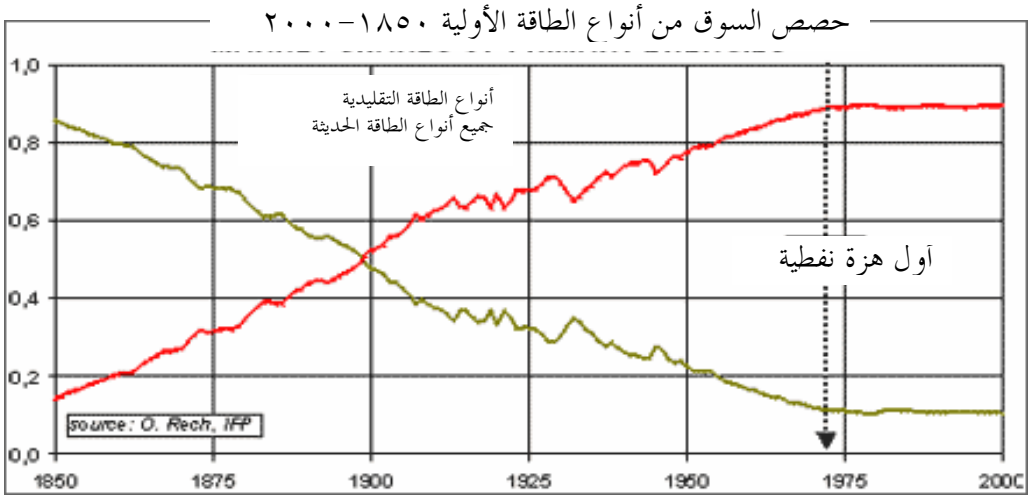

المصدر: أو. ريش، المعهد الفرنسي للبترول.

٥٨ - ويساهم الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة في الحد من الفقر وذلك من خلال التمكين لقيام أنشطة أخرى مثل تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، وتحسين التعليم، وتحقيق المنافع الصحية، والحصول على التكنولوجيا الحديثة. ومن أجل تخطي العقبة المذكورة آنفا، لا بد من توظيف استثمارات واسعة في الهياكل الأساسية للطاقة للتغلب على حالات النقص.

النقل

٥٩ - النقل واحد من تحديات الطاقة الرئيسية. وتحتاج البلدان النامية إلى تحسين هياكلها الأساسية للنقل والمرافق للدخول في تجربة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية المستدامة. (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

استهلاك الطاقة في قطاع النقل في المناطق المختلفة من العالم: 1971-2030

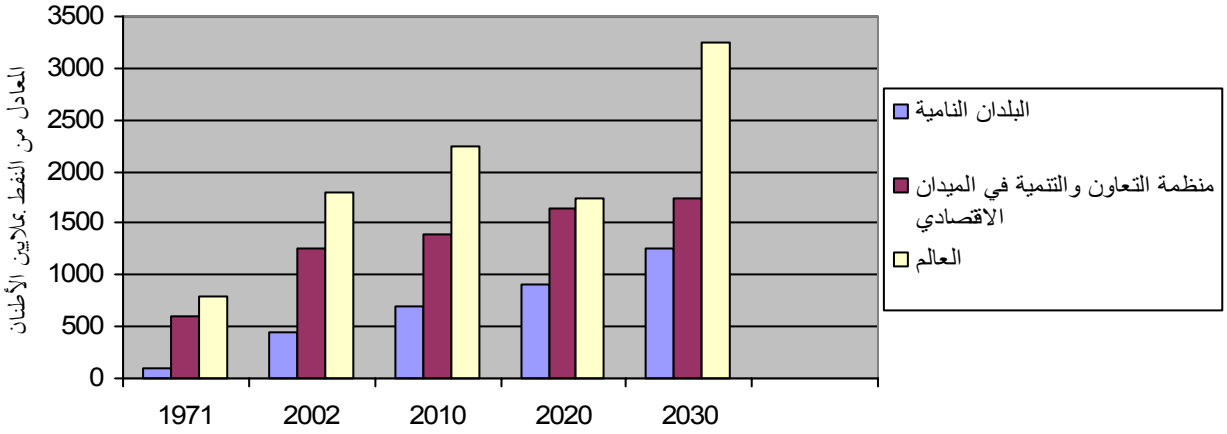

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في العالم:٢٠٠٤

٦٠ - ومن التحديات العالمية توفير خيارات للتنقل تلبي طلب المستهلك وتسد الاحتياجات للأمان مع تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتصدي للأولويات الإنمائية في ذات الوقت. ولمواجهة هذه التحديات العالمية، لا بد من الحلول المبتكرة. ويمكن أن يتحقق ذلك بمجموعة من النهج، تتضمن مختلف عناصر نظام النقل، بما في ذلك الوقود، والمركبات، والهياكل الأساسية ودور التنقل ذاته. وتقوم الصناعة بالاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة لتجهيز الوقود، التي تمكن من إنتاج أنواع وقود نقل نظيف ''صديق

للبيئة'' لمركبات التكنولوجيا المتقدمة. وتعمل الصناعة أيضا مع الحكومات وأصحاب صناعات السيارات بشأن الوقود الحيوي، ومع الدوائر الأكاديمية والحكومات بشأن نظم الدفع المتطورة، وأنواع الوقود والتحسينات الأخرى مثل استعمال المواد الخفيفة الوزن.

٦١ - بالرغم من أن عدد سكان البلدان النامية مجتمعة أكبر من سكان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تستخدم البلدان النامية قدرا أقل كثيرا من الطاقة في قطاع النقل بتقليل السفر (أنظر الشكل الثالث). ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل استهلاكها ارتفاعا شديدا في المستقبل مع ازدياد نمو اقتصاداتها.

مجموع عدد المسافرين في المناطق المختلفة

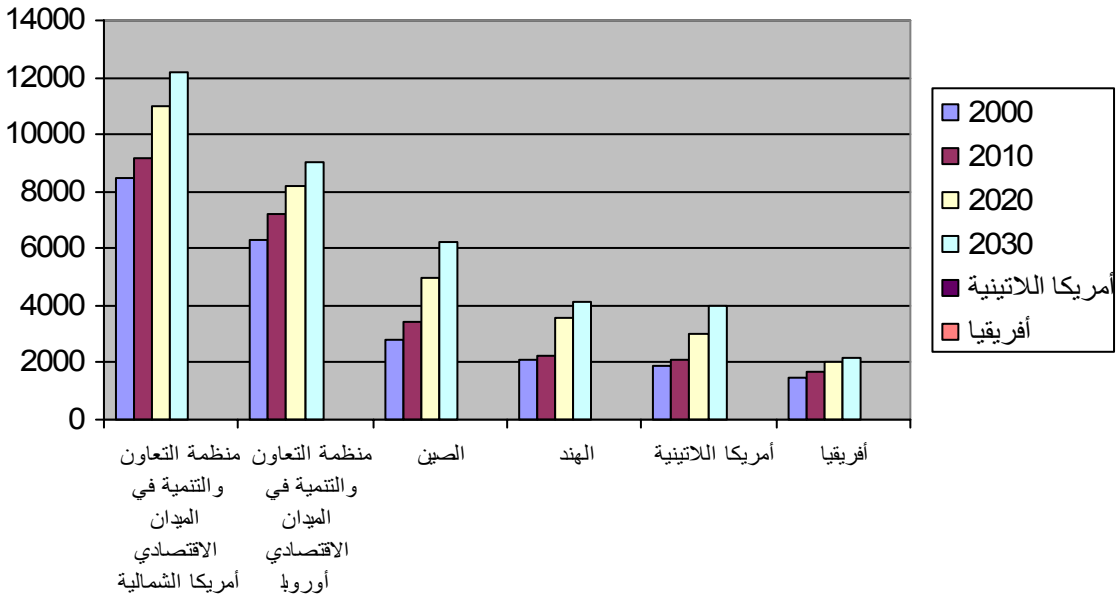

المصدر: المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، نموذج مشروع النقل المستدام

الصلات بين الطاقة والتلوث الجوي/تلوث الهواء

٦٢ - يمثل حرق الوقود التقليدي في المنازل لأغراض الطبخ والتدفئة أحد مصادر تلوث الهواء. ويمثل حرق أنواع الوقود التقليدي السبب الرئيسي الرابع للوفاة والأمراض في أفقر البلدان في العالم ، ويؤدي إلى وفاة ١,٦ مليون من الناس سنويا، وما يقارب مليون من هؤلاء هم من الأطفال.

٦٣ - ومع ظهور التنمية الصناعية والتوسع الحضري، أصبح النقل، وإنتاج الطاقة والعمليات الصناعية أيضا عوامل تساهم إسهاما كبيرا في تلوث الهواء. وبالتالي فإن مكافحة

تلوث الهواء هو مسألة الحصول على طاقة أنظف، وكذلك تكامل السياسات البيئية في وزع نظم الطاقة وفي خيارات التنقل. وهناك عنصران لهما تأثير حاسم في مكافحة تلوث الهواء:

(أ) الخيارات التكنولوجية التي تسمح بنشر التكنولوجيات المتاحة الحديثة تدريجيا وبطريقة أفضل،

(ب) الابتكارات التي يمكن أن تقدم حلولا أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، ومتكيفة مع كل مصدر من مصادر التلوث.

٦٤ - وخلال العقد المنصرم، تم إحراز تقدم كبير في ناحية التكنولوجيا مثل أدوات الحرق والغلايات منخفضة أكاسيد النيتروجين، والمحركات منخفضة أكاسيد النيتروجين، والعوادم المعالجة بالحفز ومرشحات الجزيئات للسيارات، والوقود المنخفض الكبريت ، والوقود الغازي، وتكنولوجيات الفحم النظيفة. وشهدت جميع المناطق التي طبقت فيها هذه التكنولوجيات تحسنا في نوعية الهواء.

٦٥ - ونظرا لطول فترات بقاء الهياكل الأساسية للطاقة، يتعين أيضا النظر بعناية في الخيارات وقت الاستثمار، وأن يقترن ذلك بوجود سياسات متكاملة طويلة الأجل ومتسقة.

٦٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن جهود جميع أصحاب المصلحة - الحكومات، ودوائر الأعمال، والمجتمع المدني - مجتمعة يمكن أن تحقق تخفيضات كبيرة في الغازات الملوثة للهواء، كما يدلل على ذلك مثال مركبات الكربون الكلورية الفلورية. فنتيجة للآثار السلبية لانبعاثات مركبات الكربون الكلورية الفلورية، تم تخفيض إنتاجها واستهلاكها بنسبة كبيرة منذ منتصف التسعينات ، مع خطط للقضاء عليها تماما بحلول عام ٢٠١٠.

تجارب محددة

٦٧ - تواصل الشركات القيام بدور استباقي في تحسين إمكانية الحصول على الطاقة وموثوقيتها في مختلف البلدان النامية. وتم تطوير الكثير من المبادرات عن طريق الشراكات، بما في ذلك مع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والحكومات المحلية. وتشمل الأمثلة ما يلي:

- إيسكوم: برنامج الكهربة (جنوب أفريقيا) - استطاعت إيسكوم توصيل ٣,٢ ملايين مترل بالكهرباء منذ بداية برنامج الكهربة في عام ١٩٩١.
- تحدي استعمال طاقة الغاز النفطي المسيل في المناطق الريفية للرابطة العالمية للغاز النفطي المسيل/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جنوب أفريقيا، المغرب، غانا،

هندوراس، فييت نام ، الصين). ففي جنوب أفريقيا وحدها، تستهدف الشراكة ٣,٥ ملايين من الأسر المعيشية الفقيرة.

- شل: تحسين حياة الناس بالضغط مرة واحدة على مفتاح (سري لانكا) – تهدف شل إلى توفير الطاقة الشمسية لـ ٩ ملايين من السكان في سري لانكا من الذين لا يحصلون على خدمات شبكة الكهرباء.
- تينيسول توتال/كهرباء فرنسا: كهربة مساكن الأسر المعيشية الريفية في المغرب.
- مجلس الطاقة العالمي: حلول لإنتاج المزيد من الكهرباء، بفعالية أكبر من ناحية التكلفة. أدى عمل مجلس الطاقة العالمي الطويل (أداء محطات توليد الطاقة) في قياس أداء محطات توليد الطاقة، إلى حدوث تحسينات يمكن قياسها، ووفورات في التكلفة لمشغلي محطات الطاقة في جميع أنحاء العالم.
- فيوتشارجين: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتشغيل محطة متكاملة لعزل الهيدروجين وتوليد الطاقة الهيدروجينية بسعة ٢٧٥ ميغاوات، يمكن أن تزود نحو ٢٧٥ ٠٠٠ أسرة معيشية بالطاقة النظيفة.
- شركات أعمال تجارية، مثل ستاتويل (في بحر الشمال)، تضطلع بعدة مشاريع تستخدم تكنولوجيا حبس وتخزين الكربون وتتفادى إطلاق مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.
- مشروع هايدرو أوتسيرا في النرويج هو أول محطة مختلطة بالكامل في العالم للطاقة الهوائية والهيدروجينية، وهي رائدة في تطوير نظم طاقة متجددة قائمة على الهيدروجين.
- وتستثمر شركة السويس الدولية للطاقة مبلغ ٢٥٠ مليون دولار في محطة طاقة مائية في البرازيل تضمن إضافة ١٤٧ ميغاوات إلى الشبكة الكهربائية وتزويد ما يصل إلى مليون من السكان بالكهرباء.
- شرعت شركة النفط البريطانية في تنفيذ خطة خمسية لتحسين كفاءة الطاقة بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، ووفرت في السنة الأولي من مرحلة التنفيذ الكامل نحو ٦ ملايين غيغا من وحدات الجول أو ٤٠٠ ٠٠٠ طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- قامت الشركة الفرنسية للغاز وأربع شركات من القطاع العام بتزويد الهند بالغاز الطبيعي المسيل عن طريق تطوير محطة داهيج الطرفية، التي توفر حاليا إمدادات

قدرها ١٠ ملايين من الأمتار المكعبة القياسية من الغاز الطبيعي المسيل المعاد تحويله يوميا.

- ويمثل برنامج الطاقة النووية ٢٠١٠ جهدا لتحديد مواقع لإقامة محطات طاقة نووية جديدة ، ولتطوير تكنولوجيات متطورة للمحطات النووية وطرحها في الأسواق، وتقليل الحواجز التقنية والتنظيمية والمؤسسية التي تعرقل نشر محطات طاقة نووية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

- وتهدف صناعة الألمونيوم طوعا أن تقلل استخدام طاقة الصهر للطن الواحد من الألومنيوم المنتج بنسبة ١٠ في المائة، بحلول عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ١٩٩٠. وساهمت الممارسات الجيدة والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة في تخفيض استعمال طاقة الصهر للطن الواحد من الألومنيوم بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، بنسبة ٦ في المائة.

٦٨ - وتعمل الصناعة على حفظ الطاقة في عملياتها و ''خارج أسوارها'' عن طريق الشراكة مع قطاعات أخرى. وتتوافر أمثلة ومعلومات إضافية على موقع برنامج قطاع الأعمال للطاقة على الشبكة www.businessaction.org، الذي يشمل أيضا وصلات لمواقع جميع المشاركين في برنامج قطاع الأعمال للطاقة.

القضايا التي ينبغي أن يوجه إليها انتباه لجنة التنمية المستدامة لمواصلة النظر فيها

٦٩ - يتضح من التحليل الوارد أعلاه، أن هناك أربعة مجالات رئيسية تتطلب الاهتمام العاجل:

- إقامة أطر عمل تمكينية للاستثمار، ومنها تلك التي تيسر نشر التكنولوجيات ذات الكفاءة؛

- تعزيز تكامل السياسات؛

- تحسين التمويل والاستثمار؛

- وضع هياكل تعاونية ذات كفاءة، مثلا، عن طريق الشراكات.

ثالثا – تغير المناخ*

مقدمة

٧٠ – يقر قطاع الأعمال بأن تغير المناخ يشكل أخطارا ذات عواقب بيئية واقتصادية خطيرة. ومن الواضح أن التصدي لهذه الأخطار ذو أولوية عالية وموضوع اهتمام طويل الأجل بالنسبة للحكومات وقطاع الأعمال. وفيما يتواصل النقاش حول شدة الآثار المحتملة لتغير المناخ ووقت ظهورها، يقوم قطاع الأعمال باتخاذ إجراءات للحد من الانبعاثات، وإجراء البحوث عن التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيات الموجودة وتطويرها ونشرها.

تغير المناخ والتنمية الاقتصادية

٧١ – تغير المناخ هو أحد تحديات عديدة مترابطة تواجه العالم، إلى جانب التنمية الاقتصادية، وإنتاج الطاقة واستخدامها، واستخدام الأرض، والنمو السكاني، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة، وتوفير مياه الشرب النظيفة. وينبغي النظر إلى سياسات تغير المناخ في سياق التعامل مع مواضيع وأولويات إنمائية عالمية أخرى على نحو ما تم أبرازه في الفروع الأخرى من هذه الوثيقة.

٧٢ – فالطاقة هي، على الإطلاق، أهم محرك للنمو والازدهار. وعلى وجه التحديد، ينبغي تقييم استجابة العالم لتغير المناخ في سياق تلبية الطلب المتنامي على الطاقة في عالم لا يحصل فيه اليوم بليونان تقريبا من السكان على المنافع الأساسية من الطاقة التجارية، وهم بصفة عامة غير قادرين على الانعتاق من إسار الفقر لمتابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧٣ – ويلزم أن تتخذ الآن القرارات المتعلقة بالاستثمارات الضخمة الضرورية لتأمين توفير الطاقة وتوزيعها، ذلك أن عدم اليقين بدأ فعلا يؤثر في خطط الاستثمار وفي التكاليف والنتائج. وتنطوي الخيارات التي تتخذها الحكومات والدوائر التجارية وصناع السياسة في الوقت الراهن وفي المستقبل على قدرة كامنة على تغيير اتجاهات القدرة التنافسية والاستثمار المستقبلي والعمالة، فضلا عن القدرة على الاستجابة للشواغل البيئية المستقبلية.

٧٤ – وتتمثل المهمة الحاسمة التي يلزم القيام بها في تأسيس أطر فعالة طويلة الأجل يمكن التصدي، في سياقها، لتغير المناخ والتكيف حسب تأثيراته المحتملة. وما من شك في أن

* أعد هذا الجزء المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وغرفة التجارة الدولية. ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل على الموقعين التاليين: www.wbcsd.org و www.iccwbo.org.

الجهود المبذولة من أجل التصدي لتغير المناخ ستؤثر في الاقتصادات وأنماط العيش ومسارات التنمية. ونظرا لهذه القدرة الكامنة على تحقيق نتائج أساسية بعيدة المدى، من واجب المجتمع الدولي أن يبتدع طرقا فعالة لإشراك جميع البلدان والمناطق، التي تمثل مصدرا للانبعاثات، في هذه الجهود، في وقت تستخدم فيه جميع خيارات الطاقة لتلبية الطلب المتزايد.

ما هي التغييرات المطلوبة؟

٧٥ - من المهم على وجه خاص الاعتراف بأنه لا يوجد نهج وحيد يكفل التصدي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ. وسيلزم الحصول على طائفة واسعة من الحلول ينبغي أن تشمل:

- العمل على تطوير والاستعمال العالمي في جميع القطاعات لما هو قائم أو جديد من تكنولوجيات الطاقة المتسمة بفعالية التكلفة والكفاءة، المتميزة بمستويات واطئة من انبعاثات غاز الدفيئة. وهذه هي أنجع السُّبُل لتحسين فرص الوصول إلى الطاقة وتعزيز كفاءة الطاقة والحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وأفضل طريق لتيْسير هذه العملية هو اتباع نُهُج متنوعة تشمل محفزات للبحث والتطوير، ومبادرات طوعية، وتدابير موجهة للسوق وخطوات لتعزيز نقل التكنولوجيا وإزالة الحواجز القائمة التي تعيق استعمال التكنولوجيا الفعالة الموجودة ونقلها على نطاق أوسع.
- اعتبار أن تطور نظم الطاقة العالمية سيكون محور الجهود المبذولة من أجل الحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وسيلزم النظر في جميع موارد الطاقة الأولية وسيتم توجيه التكنولوجيات القائمة والجديدة صوب تحقيق أداء يتسم بكفاءة أعلى وقدر أقل من انبعاثات غاز الدفيئة. وسيتطلب الأمر أن تُنفّذ على نطاق واسع كفاءة الطاقة وطائفة واسعة من مصادر الطاقة المختلطة بما في ذلك استخدام أنواع أنظف من الوقود الأحفوري، والطاقة النووية، والطاقة الكهربائية المائية والطاقات المتجددة، فضلا عن تطوير نهج العزل، بما في ذلك تغييرات استعمال الأراضي والتحريج واحتجاز الكربون وتخزينه.
- اعتبار أن من اللازم أن تُتخذ إجراءات من جانب جميع كبار المساهمين في تكوين انبعاثات غاز الدفيئة على الصعيد القُطري وعلى مستوى الدوائر التجارية وقطاع الصناعة والمجتمع المحلي.
- ولئن كانت البلدان المصنعة مسؤولة في المقام الأول عن انبعاثات غاز الدفيئة على مدى القرن الماضي، فقد أخذت الانبعاثات الناشئة من بلدان نامية كبيرة مثل الصين

والهند والبرازيل وجمهورية كوريا في الازدياد بشكل متسارع. ومن ثمّ، فإن النجاح في التصدي لتغير المناخ على الصعيد الدولي سيتطلب التزام جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية.

الأطر الزمنية

٧٦ - ما من شك في أن عمليات التطور هذه ستأخذ بعض الوقت. ومع هذا، فثمة العديد من الإجراءات التي يمكن أن تنفذ دون تأخير للحد من انبعاثات غاز الدفيئة تشمل تحفيز زيادة كفاءة الطاقة وحفظ الطاقة والنهوض بمساهمة مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات التي لا تتسبب في الانبعاثات. ويلزم أيضا بذل جهود إضافية لزيادة الوعي وبناء القدرة واتخاذ تدابير من شأنها تعزيز الابتكار والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا كيما تتسنّى مجابهة هذا التحدي الطويل الأمد.

٧٧ - ويُسلّم الاستعراض على المدى البعيد بضرورة إيجاد نُهُج عالمية مُنسّقة متّسقة شفّافة تخدُم أهداف الحدّ من الانبعاثات، جنبا إلى جنب مع إتاحة الطاقة ونموها وتطويرها. وسيساعد الدخول في حوار مُبكّر ومفتوح مع الجهات الفاعلة الرئيسية على إنارة الطريق أمام هذه العملية.

مساهمة الدوائر التجارية

٧٨ - تقدم الدوائر التجارية والصناعية مساهمات كبيرة لفهم المخاطر التي تكتنف تغيّر المناخ، وباتت هذه الدوائر طرفا، على الصعيدين القُطري والدولي، في هذه المناقشة الدينامية المعقدة الملحة. وتقدم الدوائر التجارية مساهمات عملية متنوعة في مجال الاستجابات لتغير المناخ.

٧٩ - وتساعد الدوائر التجارية، عن طريق بحث المخاطر والفرص الناشئة وتحليلها، على زيادة الوعي بالمسائل والتحديات الماثلة أمامنا وعلى تحسين فهمها وتوضيح حجمها. وبدأت تظهر نُهُج إستراتيجية لإدارة تغير المناخ في قطاعات مثل أنشطة التأمينات وتوفير الطاقة. ويتسع هذا التوجه ليشمل قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة الثقيلة والتصنيع.

٨٠ - وقد اكتسبت الدوائر الصناعية خبرة هامة، وبدأت النتائج تتحقق فعلا في مجال الحد من تزايد الانبعاثات والاستثمار في التكنولوجيات التي سيعتمد عليها العالم في الحد من الانبعاثات.

٨١ - وتقوم الدوائر التجارية أيضا باتخاذ المزيد من الخطوات عن طريق تكييف أنماط تفكيرها ونماذجها التجارية، فضلا عن أعمال البحث والتطوير لإيجاد حلول تكنولوجية جديدة. ومن أمثلة ذلك تكنولوجيات الطاقة المتسمة بكفاءة التكلفة من قبيل خلايا الوقود الهيدروجينية وإيجاد حلول لاحتجاز الكربون وتخزينه.

٨٢ - وتشترك الدوائر التجارية بهمّة أيضا في تأسيس المحافل والمشاركة في الحوار مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمسائل تطوير السياسات الرئيسية. وعلى هذا النحو، تساهم الدوائر التجارية بمنظورات عملية تجارية وبخبرات تكنولوجية وإدارية كبيرة في الحوار الدائر بشأن تغير المناخ.

٨٣ - ويمكن الاطلاع على العديد من الأمثلة المحددة في موقعيْ كل من المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وغرفة التجارة الدولية لشبكة الإنترنت، وهما على التوالي: (www.wbcsd.org) و (www.iccwbo.org).

أطر السياسات الطويلة الأجل

٨٤ - ينبغي أن تنهض السياسات في مجال المناخ على أساس من التحليلات العلمية السليمة والتوقعات الحقيقية فيما يخص وتيرة الابتكار التكنولوجي والنشر. وينبغي أيضا أن تُقرّ هذه الأهداف بالقيود الحالية المتصلة بتقدم علم المناخ وتقييم المخاطر. ومن اللازم السعي لتحقيق هذه الأهداف من خلال أطر تعاونية فعالة من حيث التكلفة بالنسبة للحكومات والدوائر التجارية والمجتمع، وأن تنسجم مع أولويات النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

٨٥ - وليس تحقيق هذه الأهداف بالشيء اليسير البتّة، لكن توفر بعض الظروف ضروري لتمكين الدوائر التجارية من الاضطلاع بدورها. ومن الضروري إيجاد ظروف أطرية مواتية وتقرير أبعاد زمنية على المدى الطويل من أجل دعم المشاركة الفعالة للحكومات والدوائر التجارية.

٨٦ - وباستطاعة الأطر المناخية الدولية الطويلة الأجل أن تحسن قدرة الدوائر التجارية على تصميم البرامج وتوجيه الجهود المبذولة في مجال البحث والتطوير. وينبغي تعريفها على ضوء الحاجة الجوهرية إلى إشراك جميع الأطراف في نُهُج وسياسات ذات مصداقية ومرنة وواقعية طويلة الأجل تتطور استنادا إلى التجارب والمعارف المتنامية.

٨٧ - وينبغي، على وجه الخصوص، أن تكون تلك الأطر قادرة على التجاوب مع البحث العلمي والتقني ومع مجرى مسارات الاستثمار التي تعزز التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومع قرارات السياسة العامة المتخذة في المحافل الوطنية والدولية.

٨٨ - وينبغي ملاءمة ظروف الأطر مع سائر أهداف السياسة العامة الدولية الطويلة الأجل مثل التنمية الاقتصادية والتجارة. ويجرى النظر في العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، ولاسيما في قطاعي الطاقة والصناعة، من منظور طويل الأجل (من ٢٠ إلى ٥٠ سنة مثلا). وستحدد القرارات التي تُتخذ حاليا، في مجال الهياكل الأساسية الجديدة، مثلا، مسار الانبعاثات تحديدا فعليا لسنوات عديدة.

المشاركة الواسعة

٨٩ - سيتطلب النجاح في التصدي لتغير المناخ على الصعيد الدولي التزام جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية. ويلزم أن يتوخى الحوار المبكّر المفتوح مع الأطراف الفاعلة الرئيسية النزاهة والإنصاف وفاعلية التكلفة، وينبغي أن تشترك فيه الاقتصادات النامية الكبيرة.

٩٠ - وبالإضافة إلى الجهود المبذولة في إطار بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ترحب الدوائر التجارية بالعديد من النّهُج المُكمّلة التي تُجابه التحدي وتُشدد على دور التكنولوجيا في إنجاح الحلول. ومن الأمثلة على ذلك، المبادرة المناخية لمجموعة البلدان الثمانية التي تُشرك مؤسسات أُخرى مهمة مثل البنك الدولي. ومن الأمثلة البارزة الأخرى شراكة التنمية النظيفة لآسيا والمحيط الهادئ التي أنشئت حديثا والاتفاقات الثنائية مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي - الصين.

٩١ - ونحن نعتقد أنه ينبغي للتعاون الدولي في مجال المناخ أن يتصدى لمخاطر تغير المناخ في سياق النهوض بالتنمية النظيفة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء - مع التسليم بأن الأولويات في البلدان النامية تشمل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والمرض، وهي أمور تتحقق عن طريق تدعيم فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل الطاقة والرعاية الصحية والتعليم.

استعمال الآليات والوسائل القائمة على السوق

٩٢ - ينبغي أن تُزال الحواجز وتُستحدث المحفزات لتوجيه رأس المال من أجل تعزيز استعمال التكنولوجيات الجديدة والموجودة. ذلك أن الآليات القائمة على السوق، التي تكون جيدة التصميم، توفر المرونة اللازمة لمديري المشاريع التجارية من أجل تجهيز رأس

المال وتأمينه وتوزيعه على المشاريع والهياكل الأساسية والتكنولوجيات والاستثمارات على نحو يتسم بفاعلية التكلفة.

٩٣ - وتمتلك نظم الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات التي تكون مصممة ومنفذة ومترابطة ببعضها على نحو صحيح قدرة كامنة تجعل الشركات التي تعمل في بلدان مُلتزمة بالحد من الانبعاثات قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات بأقل تكلفة. وسيكون الجمع بين هذه الخطط وربطها ببعضها عن طريق الاعتراف المتبادل مهمًا بالنسبة للدوائر التجارية العالمية الساعية إلى فرص تعويض الانبعاثات والاستثمار في مشاريع الحد من انبعاثات غاز الدفيئة في الوقت الذي تتحاشى فيه الإخلال بقدرات المنافسة.

٩٤ - وهناك ما يؤهل الآليات العاملة القائمة على السوق مثل الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات وآلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك أن تكون وسائط مهمة لمجابهة تحديات تغير المناخ. وينبغي زيادة توضيح ما تتسم به هذه الآليات من فاعلية ونجاعة وشفافية.

تعزيز الابتكار التكنولوجي والالتزام بالبحث والتطوير

٩٥ - سيكتسي التطور التكنولوجي، شأنه شأن نشر التكنولوجيا، أهمية جوهرية بالنسبة لتحقيق تخفيضات انبعاثات غاز الدفيئة وتشجيع الوصول إلى مستويات عيش أفضل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ومن الجوهري كذلك تحقيق نشر سريع لإنتاج الطاقة المستدامة وإيجاد تكنولوجيات ونظم وممارسات فعالة على مستوى المستخدم النهائي. وستُساعد المحفزات على تعزيز البيئات الملائمة للبحث وتحويل البحث إلى ابتكارات عملية ونشر تلك الابتكارات على نطاق واسع.

٩٦ - ومن الجوهري وضع إطارات تمكينية فعالة للنهوض بنقل التكنولوجيا فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع حماية حقوق الملكية الفكرية. وينبغي تحديد الحواجز التي تعترض نقل التكنولوجيا وإزالتها.

٩٧ - وتتسم السياسات المُحفزة على الابتكار التكنولوجي وتوسيع برامج البحث والتطوير بالحيوية، وبالتالي ينبغي أن تظل مفتوحة على جميع خيارات التكنولوجيا. وستتوقف التزامات القطاع الخاص على المدى البعيد في مجال تطوير تكنولوجيات جديدة للحد من الانبعاثات على توفير الحكومات للأطر والمحفزات الملائمة. وتعد أعمال البحث والتطوير أداة جوهرية من أجل تحفيز الابتكار وتحسين كفاءة الطاقة، ومن الواجب، لتحقيق أقصى أثر، أن تشرع الآن في تعزيز فرصة إحراز تقدم في أقصر فترة زمنية ممكنة.

خيارات المستهلكين

٩٨ - سيستفيد سلوك المستهلك من زيادة الوعي والتثقيف وفرص الوصول إلى معلومات شفافة. وثمة حاجة الآن إلى اتخاذ إجراءات لإتاحة مزيد من الخيارات للمستهلكين فيما يتعلق بالحصول على المنتجات والخدمات الفعالة من حيث استخدام الطاقة.

٩٩ - وينبغي للأدوات التعليمية وبرامج إصدار الشهادات للمنتجات تنبيه المستهلكين إلى فوائد المنتجات والخدمات ذات الأثر الواطئ في محلات البيع. وسيصبح الأمر مهما بوجه خاص بالنسبة للاقتصادات النامية الآخذة في التوسع التي تشهد نشوء طبقات متوسطة ثرية. ويلزم أن تقر جهات تقرير السياسيات وتدمج التأثير الذي يمارسه المستهلكون على الأسواق التنافسية.

إشراك الأسواق الرأسمالية

١٠٠- سيلزم أن تنفذ الحكومة والدوائر التجارية استثمارا ضخما من أجل بلوغ النتائج المطلوبة. وسيلزم اجتذاب المستثمرين والممولين لجعلهم يُخصصون رؤوس الأموال للهياكل الأساسية والمنتجات والخدمات التي تعزز الحد من انبعاثات غاز الدفيئة وعزلها وتطويعها. ولن تنجح التدخلات السياسية المتكاملة والنظم التجارية ما لم تبعث برسائل سياسية وسوقية تثير اهتمام الأسواق الرأسمالية.

رسائل ختامية

١٠١- يلتزم كل من المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وغرفة التجارة الدولية بالاشتراك في الحوار الدائر حول المناخ من أجل إرشاد العمليات السياسية على نطاق العالم.

١٠٢- وسيفرض هذا التحدي على الدوائر التجارية والحكومات والمجتمع المدني أن يضطلع كل منها بدوره على المديَيْن القصير والطويل. فعلى المدى القصير، تعدّ كافة عمليات النهوض بالكفاءة الإيكولوجية ونقل التكنولوجيا ونشرها والحفظ عناصر ضرورية يشُدّ بعضُها بعضًا. وستلزم أيضا زيادة الحوار بين المساهمين الرئيسيين فيما يتعلق بالأطر والمبادرات والشراكات السياسية بعيدة المدى.

١٠٣- وتشارك الدوائر التجارية في هذه العملية كشريك رئيسي، وتقوم باتخاذ إجراءات. ودعما لهذه العملية، يلزم أن تضع الحكومات وتنفذ أطرا طويلة الأجل من شأنها أن تُهيّئ الظروف الداعمة للدوائر التجارية والاستثمار. وينبغي أن يجري تحفيز البحث والتطوير من

أجل التعجيل بتطوير وتسويق التكنولوجيات المُبتكرة والميسورة التكلفة والموثوقة المخفّفة من غاز الدفيئة، وتسويقها. كما ينبغي أن تُزال الحواجز التنظيمية التي تعيق تطوير التكنولوجيا واستعمالها ونشرها. وتُسهّل الأطر الطويلة الأجل إشراك الدوائر التجارية في المشاريع والمبادرات الجديدة التي تُسهم في تحقيق الهدف العام المُتمثل في مكافحة تغير المناخ.

رابعا – التنمية الصناعية والتنمية المستدامة*

١٠٤- إن ورود هذا الجزء في آخر العرض لا ينقص شيئا من أهمية موضوعه، ذلك أن التنمية الصناعية تترتب عليها مجموعة من المسائل الشاملة التي تؤثر في الطاقة لأغراض التنمية والمناخ، وتشتمل على سجل مشجع من خطى التقدم والإنجاز التي تحققها الدوائر التجارية العاملة في قطاعات كثيرة بأحجام وجنسيات عديدة.

١٠٥- وتتنوع القطاعات التجارية التي تنشط في مجال التنمية الصناعية من حيث أحجامها ومجالات عملها، وتختلف من بلد لآخر مما يجعل من الصعب تعميم الحكم على التنمية الصناعية. وعلاوة على ذلك، فحتى لو اعتبرت التنمية الصناعية قطاعا واحدا ضمن الوسط التجاري الأعم، فإن العديد من القطاعات الأخرى (مثل الزراعة وتجارة التجزئة وغيرها) تتوقف عليها، مما يجعلها تضطلع بدور مركزي بالنسبة للنشاط التجاري والتنمية المستدامة، من حيث:

- استحداث فرص العمل والمساهمة في بناء القدرة
- تشييد الهياكل الأساسية وصيانتها (وهو أمر مهم بالنسبة للطاقة)
- خلق فرص جديدة بالنسبة للنمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي
- إجازة النظم البيئية والإدارية الأخرى المتسمة بالمساءلة والشفافية، والإنتاج الأنظف والكفاءة الإيكولوجية
- توليد الموارد اللازمة للسلطات العامة (مثل إيرادات الضرائب) من أجل تمويل الاحتياجات الاجتماعية
- توفير بضائع وخدمات بأسعار تنافسية
- تبادل الممارسات الجيدة
- تحفيز الابتكار والتعاون التكنولوجيين

* من إعداد غرفة التجارة الدولية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

١٠٦- وما فتئت الدوائر التجارية في العديد من البلدان النامية وفي ظل الاقتصادات الناشئة تضطلع بدور حاسم متزايد في التنمية الصناعية، مع التميز بقدرة كبيرة على تحقيق التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتوفر سلاسل القيمة للشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى في سياق التنمية الصناعية العديد من الفرص للتحالفات والشراكات من أجل تعزيز الاستدامة.

١٠٧- وتقدم التنمية الصناعية أكبر إسهاماتها في التنمية المستدامة في سياق التشريع السليم النافذ والإدارة الرشيدة التي تعتمد، قدر المستطاع، على العلم الجيد وإدارة المخاطر والنّهج السوقية الطوعية التي تُكمّل المتطلبات القانونية. ويُعد استحداث بيئة تمكينية تسمح للشركات من جميع الأحجام وفي جميع القطاعات بالتطور وخلق فرص العمل ومواصلة الابتكار والتعاون التكنولوجيين، جنبا إلى جنب مع الإدارة السليمة والسياسات الرامية إلى الحد من الحواجز التي تعترض التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، بمثابة مخرج هام من دائرة الفقر. وبتحقيق تكامل اقتصادي أكبر وتوطيد علاقات التجارة والاستثمار، تتسنّى أيضا زيادة الاستقرار الإقليمي، وهو ما يمثل مساهمة هامة في استتباب السلام والأمن العالميين.

١٠٨- وينبغي للحكومات أن تُهيّئ الظروف الإطارية التي من شأنها أن تُعزز الشفافية وتُوطّد تقاسم المسؤوليات فيما بين أصحاب المصلحة. فجميع الأطراف في المجتمع تتشاطر المسؤولية عن التقدم صوب تحقيق الاستدامة. وللدوائر التجارية دور هام يمكن أن تضطلع به في سياق التنمية الصناعية المستدامة، لكن يلزم أيضا أن يضطلع كل من الحكومات والمجتمع المدني بالدور المنوط به.

١٠٩- وكثيرا ما تتجاوز الأدوار التي تضطلع بها الدوائر التجارية، بمراحل، مكان العمل المباشر والسوق وسلسلة الإمداد. ولا تقتصر الاستدامة في كثير من الأحيان على الميادين المحصورة في حدود شركة ما، مثل التصنيع وإدارة المصانع، بل يمكن أن تنطبق على الأنشطة السابقة واللاحقة لعمل المصنع، مما يعطى احتمالا بشمولها لسلاسل قيم الإمدادات والمنتجات، بل وتطال الشركاء والموردين والمتعهدين عن طريق المشاريع التجارية المشتركة.

١١٠- وفي هذا الصدد، فإن الشراكات الطوعية تنجح من الناحية التجارية، والدوائر التجارية تدعم الشراكات وتكون بذلك وسيلة عملية على قدر المطلوب لتحقيق النتائج في مجال التنمية المستدامة. والقياس الحقيقي لمساهمة الدوائر التجارية في الشراكات هو النتائج المحققة. فالدوائر التجارية تقيم شراكات حيثما تكمن الفائدة التجارية ويكون ثمة احتمال

بتحقيق مغانم لجميع الشركاء. فمثل هذه الشراكات هي التي يُحتمل أكثر من غيرها أن تكون مستدامة وأن تُحقق نتائج ملموسة.

١١١- وينبغي الاعتراف بالقيمة الهائلة للشراكات المحلية ومساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في سياق التنمية الصناعية في المجتمعات المحلية عبر العالم. فجميع العمليات التجارية هي في نهاية المطاف عمليات ''محلية'' - لديها أسواق محلية وعملاء وموظفون ومديرون ومجتمعات محلية وجيران محليون. وستواصل الدوائر التجارية العمل من أجل إقامة شراكات طويلة الأجل للتنمية المستدامة، تشترك فيها المجتمعات المحلية في العالم في إطار من الاحترام والانفتاح.

١١٢- والكفاءة الإيكولوجية والإنتاج النظيف يندرجان ضمن العديد من النّهج المتبعة لتحقيق استدامة الدوائر التجارية ذات الصلة بالتنمية الصناعية التي تنشد هدفا مُماثلا: إدارة الآثار البيئية والتخفيف منها، وجعل العمليات التجارية والاقتصادات أكثر استدامة. وتشجع الكفاءة الإيكولوجية والمفاهيم الشبيهة بها الدوائر التجارية على تحقيق قيمة أكبر باستخدام مدخلات أقل من المواد والطاقة، وبكمية أقل من الانبعاثات. وهذه المفاهيم تنطبق على الشركات بجميع أحجامها وعلى كافة القطاعات سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية.

١١٣- وتستخدم الدوائر التجارية عددا من الأدوات لتنفيذ هذه المفاهيم، تشمل نظم الإدارة البيئية ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO14000)، وتدقيق صحة البيئة وسلامتها والميثاق التجاري للتنمية المستدامة الذي وضعته غرفة التجارة الدولية والمدونات القطاعية والتجارية الأخرى (مثل الرعاية المسؤولة).

١١٤- ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بدأت تظهر مبادئ وإرشادات ومدونات طوعية وضعتها فرادى الشركات والمجموعات التجارية، فضلا عن كونها تحكُم المعاملات التجارية للحكومات والمنظمات غير الحكومية. وتواجه الشركات مطالب متعددة تتسم أحيانا بالتضارب من أجل إقرار هذه المبادرات.

١١٥- وتواجه الشركات على نطاق العالم ظروفا شديدة التباين في مختلف البلدان التي تعمل بها. وعلاوة على هذا، تمارس شركات عديدة أنشطة دولية على نحو مباشر أو غير مباشر عن طريق الشراء والتعاقد. ومن الواجب أن تكون المبادئ والمبادرات والخطوط التوجيهية والممارسات مرنة بما يكفي لكي تعكس تنوع الشركات وتنوع مورديها وشركائها التجاريين.

١١٦- ولا يتناسب النهج القائم على ''صيغة تناسب جميع المقاسات'' مع التنوع الكبير الذي يطبع الدوائر التجارية. وهكذا، فإن التنوع الكبير في المبادئ والمبادرات الطوعية الأخرى التي تلتزم بها فرادى الشركات يشهد على هذا التنوع، وينبغي أن يحظى بالتشجيع.

١١٧- وقد أظهرت الدراسات أن الشركات تمارس مفهوم المواطنة الصالحة عن طريق نشرها للممارسات الجيدة في أوساط العملاء والموظفين والموردين والشركاء التجاريين في مجالات مثل العمل والبيئة وحقوق الإنسان في البلدان التي تعمل فيها. والمشاريع التجارية المسؤولة التي يطبع المدى البعيدُ توجهاتها هي القوة المحركة للتنمية الاقتصادية المستدامة ولتوفير الموارد الإدارية والتقنية والمالية اللازمة لمجابهة التحديات الاجتماعية والبيئية.

١١٨- وثمة وسيلة مهمة تُمكّن الشركات من إظهار التزامها بالسلوك التجاري المسؤول تتمثل في إبلاغ معلومات مناسبة التوقيت وموثوقة عن أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ومنذ أواخر الثمانينات والشركات تطور ممارساتها في مجال تقديم التقارير عن المؤشرات غير المالية، بدءا بتقديم التقارير البيئية. وتُقدّم، على نحو منتظم، شركات قليلة نسبيا، وإن كانت آخذة في الزيادة، معلومات موّثقة عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأنشطتها، وعادة ما يكون ذلك في شكل تقارير سنوية أو في إطار تقاريرها المالية المعتادة.

١١٩- وليس تقديم التقارير سوى جانب واحد من المسألة الأعم التي يمثلها التواصل مع أصحاب المصالح والجمهور. فالدوائر التجارية تنظر إلى تقديم التقارير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية كعنصر واحد من عناصر الحوار المستمر مع أصحاب المصالح وليس باعتباره عملية مستقلة بذاتها.

١٢٠- ويتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة للشركات العاملة في مجال التنمية الصناعية في وضع نهج متوازن للإدارة والممارسة في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من شأنه أن يُلبيّ احتياجاتها واحتياجات عملائها وموظفيها ومُلاّك أسهمها وأصحاب المصالح الآخرين بأنجع السّبُل، مما يمكنها من حشد قدراتها الأساسية لمعالجة مسائل محددة تتصل بأنشطتها.

أمثلة

١٢١- تتلقى حاليا غرفة التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنتدى الدولي لقادة الأعمال الترشيحات للجوائز التجارية العالمية الداعمة للأهداف الإنمائية للألفية، والتي أنشئت لمكافأة مساهمات الشركات في الجهود المبذولة على الصعد المحلية أو الوطنية أو العالمية للقضاء على الفقر والجوع وتوطيد التنمية المستدامة الحقيقية.

١٢٢- والجوائز التجارية العالمية لعام ٢٠٠٦ هي أول الجوائز التجارية الممنوحة على نطاق العالم تقديراً للدور الهام الذي باستطاعة الدوائر التجارية أن تضطلع به، بل الذي تقوم به فعلا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والجوائز مفتوحة أمام أي كيان تجاري، بما في ذلك الرابطات والاتحادات وفرادى الدوائر التجارية، من أي حجم ومن أي بلد. وستُسلم الجوائز التجارية العالمية في حفل يُنظم أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠٠٦. وسيُمنح الفائزون اعترافا عالميا بمشاريعهم وسيدرجون في قوائم تعمم على مواقع المنظمات الثلاث على شبكة الإنترنت وفي منشوراتها.

١٢٣- وقد أطلق المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ستة مشاريع قطاعية للتصدي لبعض من أصعب المعضلات في صناعات بعينها (الاسمنت، التعدين/المناجم، المرافق الكهربائية، الورق، التنقل).

١٢٤- وتُسخِّر المشاريع القطاعية للمجلس العالمي الأبحاث المستقلة واستشارات أصحاب المصلحة لتحديد الطريقة التي يمكن لصناعة بعينها أن توائم بها على أفضل وجه ممارساتها وسياساتها العامة مع احتياجات الاستدامة. وترمي الأنشطة المتعلقة بأصحاب المصلحة إلى تعزيز شرعية الإجراءات التي تتخذها القطاعات المعنية من أجل النهوض بالتنمية المستدامة مع ضمانات بحياد الاستنتاجات وصلاحيتها تكفلها هيئة مختصة بذلك.